آخر مستجدات وآقع اللاجئين في قطاع غزة لعام 2009 - 2010

علاء محمد ابو دية زقوت

2010-06-05

وآقع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة
ما بعد اللجوء والحصار والحرب
لعام (2009 – 2010(

أ . علاء محمد محمد ابو دية زقوت

مقدمة الدراسة:
تعتمد هذه الدراسة على آخر إحصائيات لعام 2009م والخاصة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين بقطاع غزة داخل وخارج المخيمات من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية ، مع إلقاء الضوء على اوضاعهم داخل المخيمات المتداعية للإفصاح عن واقعهم وخاصة بعد الحرب والحصار الذي زاد عن ألف يوم .
وعند الحديث عن سكان قطاع غزة يفترض أن نشير أن الأغلبية العظمى من السكان هم من اللاجئين لأنهم يشكلون ثلثي السكان وهذا ما يدفعنا للقول أن أمر الحصار والحرب الاخيرة هو موجة ضد اللاجئين وان هذه الممارسات تضاف إلى سلسلة الجرائم الموجهة ضد اللاجئين وقضيتهم في موقع لجوءهم قطاع غزة في الوقت الذي يواجهون فيه أصعب الظروف التي مرت عليهم وعلى القضية الفلسطينية برمتها، من حيث الحصار والإغلاق والقتل والتشريد والتجويع ،فمن الواضح أن واقع اللاجئين يسير ضمن منحدر منظم ومدروس من قبل المخططين له والراعين لهذا الانحدار حتى وصل اللاجئ إلى واقع مزري بمعني الكلمة - بحيث أنه لم ينل حق العودة ولا حتى الحماية وقلصت الإغاثة إلى اكبر درجة ممكنه.
الأمر الذي ينذر بكارثة محققة تضاف إلى الكوارث الكثيرة التي ألمت باللاجئين الفلسطينيين،وهذا ما يدفعنا دوما كباحثين لطرق هذا الموضوع وبقوة حتى تبقى قضية اللاجئين في حيز الضوء وحتى لا تنسى قضيتهم وظروف معيشتهم القاسية بين طيات الأحداث والأخبار المتزاحمة والمتراكمة لان قضيتهم تمثل لب القضية الفلسطينية فمن المفترض أن تبقى قضيتهم عنوان سابق لكل العناوين حتى ينالوا حق العودة بإذن الله.
ويمكن تقييم واقع اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من خلال عدة محاور رئيسية تمثل مقياس لظروف معيشتهم وفي ضوء طبيعة الخدمات المقدمة لهم ومدى كفايتها قياسا باحتياجاتهم المعيشية والتطورات المرتبطة بواقعهم الذي يزداد سوءا يوما بعد يوما وخاصة بعد الحصار والحرب على قطاع غزة.
أولا : الواقع الديمجرافي (السكاني والسكني(
إن قطاع غزة، وهو شريط بري ضيق على شاطئ البحر المتوسط، يحتضن أكثر من 1,5 مليون شخص. وتغطي غزة مساحة من الأرض تبلغ 360 كيلومتر مربع فقط وهي تعتبر واحدة من أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم.
كما بلغ تعداد اللاجئين في القطاع 1.090.932 أي ثلاثة أرباع السكان وبلغت معدل الزيادة السنوية 3% وهي اعلى نسبة زيادة سكانية بين أوساط اللاجئين في مواقع شتاتهم علما أن 46% أي ما يقارب من نصف مليون لاجئ لازالوا قاطنين في المخيمات الثمانية ، وهم موزعين على النحو التالي مع تحديد عدد الأسر والأفراد والأطفال منهم:
إجمالي عدد اللاجئين المسجلين داخل المخيمات حتي 30 أيلول 2009م
اسم المخيم عدد الأسر الأفراد الأطفال
جباليا ٢٠٤٠٠ ١٠٨١٣٤ ١٩٧١
الشاطئ ١٦٩٠٨ ٨٢٩٢٩ ١١٨٤

النصيرات ١٢٦٦١ ٦٣١٧٩ ١٢٣٩
دير البلح ٤٢٤٤ ٢٠٩٣٥ ٤٠٠
البريج ٦٨٠٠ ٣٢٠٥٩ ٧٢٣
المغازي ٥١٦٧ ٢٤٣٧٦ ٥٠٢
رفح ١٩٦٨٣ ٩٩٣٥١ ١٧٨٣
خان يونس ١٤٨٧٣ ٦٩٧٣٧ ١٤٨٩
المجموع ١٠٠٧٣٦ ٥٠٠٧٠٠ ٩٢٩١

يتضح من خلال الجدول السابق العديد من المعطيات أهمها:

أ : توصيف المخيمات

-مخيم جباليا : هو أكبر مخيمات اللاجئين الثمانية في قطاع غزة. والذي يقع إلى الشمال من غزة بالقرب من قرية تحمل ذات الإسم.

كما أن حوالي 108,134 لاجئ مسجل يعيشون في المخيم الذي يغطي مساحة من الأرض تبلغ فقط 1,4 كيلومتر مربع. ، وبذلك فهو مكتظ بالسكان بدرجة كبيرة، وهذا يعد أحد أهم الهموم الرئيسة للقاطنين فيه. وتأثر المخيم بشكل كبير بسبب الحصار المفروض على غزة من حيث الحظر المفروض على مواد البناء والتي تسببت في نقص المساكن.

-مخيم رفح : وهو ثاني اكبر مخيم ويقع إلى الجنوب من غزة بالقرب من الحدود المصرية. وقد تأسس المخيم عام 1949.وفي ذلك الوقت، كان المخيم واحدا من أكثر المخيمات اكتظاظا بالسكان من بين المخيمات الثمانية في قطاع غزة.ومع مرور السنين، انتقل الآلاف من اللاجئين من المخيم إلى المشروع الإسكاني القريب في تل السلطان، الأمر الذي جعل المخيم لا يكاد يمكن تمييزه عن المدينة المحاذية له. وكان المخيم في الأصل ملاذا لما مجموعه 41,000 لاجئ فروا من الأعمال العدائية لحرب عام 1948، وهو اليوم مسكنا لحوالي 99,000 لاجئ. وتعد الكثافة السكانية العالية مشكلة رئيسية حيث يعيش اللاجئون في مساكن مكتظة في شوارع ضيقة للغاية.

-مخيم الشاطئ : وهو المخيم الثالث والاهم من حيث الكثافة السكانية ويعرف مخيم الشاطئ أيضا باسم "الشاطي". ويقع المخيم على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في مدينة غزة وإلى الشمال من رصيف الميناء في غزة. وفي البداية، استضاف مخيم الشاطئ 23,000 لاجئ من الذين فروا من اللد ويافا وبئر السبع والمناطق الأخرى في فلسطين. والمخيم اليوم يعد مسكنا لأكثر من 82,929 لاجئ يسكنون جميعهم في بقعة لا تزيد مساحتها عن 0,52 كيلومتر مربع فقط وتمتاز الشوارع والأزقة في المخيم بأنها ضيقة للغاية في أغلب الأحيان، وتعتبر المنطقة من بين أكثر الأماكن اكتظاظا بالسكان في العالم.

-المخيمات الوسطي : وهي المتبقية والواقعة في وسط القطاع هي (دير البلح – والمغازي – والبريج –النصيرات) فهي مخيمات صغيرة الحجم إلى حد ما من حيث المساحة - ويعتبر مخيم دير البلح من اصغر مخيمات القطاع -ولكنها أيضا ذات كثافة عالية جدا وتعاني كبقية المخيمات من الأزمة السكانية المتفاقمة

ب - الواقع السكني

منذ أن أنشأة تلك المخيمات عام 1948م في أعقاب الهجرة ولم يجري عليها أي هيكلة أو تخطيط ديمجرافي وسكني لا من قبل وكالة الغوث ولا على المستوى الحكومي كي يتناسب مع ظروف الزيادة السكانية المتراكمة ومع محدودية المساحة لتلك المخيمات فنجد أن اللاجئين يعانون ظروف معيشتها القاسية ومساكنها المكتظة والمنافية للظروف والمقاييس الصحية المناسبة فأصبحت تشكل كتلة بشريه وسكنية تفتقر لسبل المعيشة الصحية من حيث التهوية والمنافع العامة والشوارع الضيقة ومياه المجارير التي تعم الشوارع وخاصة مع فصل الشتاء والأسواق المختلطة والملتصقة بالمساكن وانعدام أماكن اللعب للأطفال والأرصفة الضيقة والتي تشكل في مجملها مخاطر حقيقة علي المستوي الصحي والنفسي للسكان اللاجئين وما زاد الأمر صعوبة وضيق الحرب الأخيرة على قطاع غزة التي كانت الأكثر عدوانية والتي نفذها الاحتلال الإسرائيلي في غزة في الفترة 27 كانون الأول ديسمبر2008م وحتي 17 كانون الثاني 2009م والتي أدت الي تدمير أو إتلاف ما

يقرب من 60,000 مسكن.
هذا علاوة على التدمير الواسع النطاق في البنية التحتية والمؤسسات، فحسب تقديرات الانروا يقدر بأن ٩٤٠٠ مسكن في غزة بحاجة إلى إعادة بناء سوا ء بسبب تعرضها إلى تدمير أثناء العمليات العسكرية على مدى الأعوام التسعة الماضية أو بسبب تقييم وضعها على أنها غير صالحة للسكن لأسباب أخرى. يتضمن هذا الرقم ٦٧٠٠ منزل للاجئين، منها ٢٣٠٠ تم تدميرها أثناء عملية الرصاص المصبوب و ١٤٠٠ تعرضت للتدمير قبل عملية الرصاص المصبوب و ٣٠٠٠ منزل في المخيمات تعد آيلة للسقوط وغير صحية وتحتاج إلى إعادة بناء. هذا بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المساكن الأخرى التي تنتظر إجراء الإصلاحات.كما بلغ إجمالي عدد المباني المدمره في قطاع غزة في أعقاب الحرب ما يقرب من 20 ألف منزل وبسبب عدم توفر مواد البناء بسبب الحصار المستمر، لم يكن بالإمكان تنفيذ أية أعمال إعادة بناء منذ الحرب، مما يجبر الآلاف من الأسر المهجرة على العيش في أوضاع غير مستقرة والاعتماد على المعونات الإنسانية
ثانياً : الواقع الاقتصادي والمعيشي
لقد فرض الاحتلال حصار قيودا اقتصادية غير مسبوقة على مرور السكان والبضائع عبر حدود غزة منذ أن بسطت حماس سيطرتها على قطاع غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧م . إذْ يمنع خروج الصادرات مع القليل جداً من الاستثناءات، ويُقيِّد دخول الواردات بشدة، بما يشمل السلع والمواد والمعدات الأساسية التي تلزم لبقاء القطاع التجاري في غزة على قيد الحياة وصيانة البنية التحتية العامة الأساسية وتقديم الخدمات الحيوية ،ففي أعقاب الإغلاق المفروض على معبر كارني - المعبر التجاري الرئيسي لغزة، انخفض متوسط عدد حمولات شحن البضائع الداخلة إلى غزة بشكل حاد. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ، لم يدخل إلى قطاع غزة سوى ٥٧٩ شحنة ، كما انخفض خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة ٢٠٠٩ إلى ٢٧٠٠ شاحنة، أي أقل مما كان في الأشهر السابقة للحصار بخمس مرات، إذ كان عدد الحمولات الداخلة إلى غزة في تلك الفترة يبلغ في المتوسط ١٢٣٠٠ شاحنة في الشهر، كما يجري بشكل روتيني منع دخول المواد اللازمة للتدخلات الإنسانية والتنموية، مما يسبب تأخير وتعليق تنفيذ البرامج الحيوية. هذا إلى جانب التخفيض المنهجي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في إمدادات المحروقات الصناعية لمحطة الكهرباء في غزة وغاز الطهي والنفط والسولار، وذلك في أعقاب إعلان الاحتلال لغزة على أنها "أرض معادية". مما أدي ذلك إلى حدوث انقطاعات متكررة وواسعة النطاق في الكهرباء وإمدادات المياه الأساسية وخدمات الصرف الصحي. ومن ناحية أخرى،بقيت معابر غزة مغلقة أمام مرور المسافرين منذ أن بسطت حماس سيطرتها على غزة، مع وجود القليل من الاستثناءات التي تخص عدداً صغيراً من المرضى في أوضاع حرجة والطلبة ورجال الأعمال وآخرين. وقد بقيت الحدود مغلقة أثناء عملية الرصاص المصبوب، مما منع 1,4 مليون نسمة من سكان غزة من النزوح عن غزة هرباً من القصف المكثف .ولم يطرأ أي تخفيف ملموس على الحصار منذ انتهاء عملية الرصاص المصبوب، مما شكل إعاقة كبيرة لجهود الإنعاش وإعادة الإعمار، وحال دون إعادة بناء عدة آلاف من المنازل والبنية التحتية العامة الحيوية، وعمق الاعتماد على المعونات.
كما تسبب الحصار بانهيار القطاع التجاري الخاص الرسمي في غزة، ذلك لأنه موجه بشكل تقليدي نحو الصادرات ويعتمد إلى حد كبير على استيراد المواد الخام. وفي المقابل نشأ في ظل الحصار اقتصاد غير قانوني على شكل اقتصاد الأنفاق الممتدة تحت حدود غزة مع مصر والذي يشكل فائدة اقتصادية كبيرة لبضع مئات من الأشخاص على حساب الاقتصاد الكلي للفلسطينيين، إذ يتيح إمكانية توفير أنواع من البضائع التي ما كانت لتتوفر بطريقة أخرى، وإن كانت كثيراً ما تعرض بأسعار مضخمة للغاية.هذا علاوة على عدم الرقابة الكافية لمقاييس الجودة لتلك البضائع التي ترد عبر الأنفاق و لا يمكن بأي شكل اعتبار ذلك بديلاً حيوياً يغني عن البضائع الواردة من خلال المعابر التجارية والرقابة الرسمية وحسب المقاييس والاتفاقيات الدولية للبضائع الواردة.
أما الخسائر الناجمة عن العدوان العسكري الهمجي الأخير ضد قطاع غزة فقد بلغت حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1.9 مليار دولار .وبلغ عدد المنشآت الاقتصادية التي تضررت نتيجة العدوان وبناء على التقرير الأولي الصادر عن المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص

في شهر فبراير من العام الحالي بأكثر من 700 منشأة اقتصادية حيث بلغ عدد المنشآت التي تضررت بشكل جزئي 432 منشأة والمنشات التي تضررت بشكل كلي 268 منشأه موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ، ولقد افرز هذا الواقع الكارثي زيادة غير مسبوقة لمعدلات البطالة وخاصة التي برزت بين الشباب (15 – 24) أعلى مما هي بين أية فئة أخرى لتصل إلى 47.5 بالمائة ، أي أعلى بما يقارب 50 بالمائة من معدلات البطالة الإجمالية، لا بل تواصل الارتفاع. وقد بلغت معدلات بطالة الشباب في غزة 63.5 بالمائة ، بالمقارنة مع ٣٩ بالمائة في الضفة الغربية.
كما تبرز نتائج مسح للفقر أجرته الأونروا مؤخراً مع نهاية عام 2009م حدوث انخفاض بارز في الأوضاع المعيشية ، إذ يقدر أن 325.000 لاجئ، أو ما يقارب ثلث اللاجئين المسجلين، يعيشون تحت خط الفقر المدقع وغير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية للغذاء، بالإضافة إلى أن 350.000 آخرين يعيشون الآن تحت خط الفقر الرسمي وبالتالي يفتقرون إلى بعض المتطلبات الأساسية لعيش حياة كريمة في الحدود الدنيا كما أن 80 % من سكان غزة يعيشون تحت خط الفقر.و قدر معدل دخل الفرد 2 دولار يوميا في غزة وان قرابة مليون فلسطيني أصبحوا يعتمدون على مساعدات الإغاثة ، وهذا من شانه أن يشكل واقع في غاية الضيق لم تشهده الأراضي الفلسطينية من قبل.

ثالثا : الواقع الصحي

الصحـة العامـة

لم يكن الواقع الصحي أحسن حالاً بل هو امتداد لواقع الحصار والحرب وتواصل لواقع اللاجئين المزري والمتراكم في الانحدار والتراجع ، وانطلاقا من حرب 27 كانون الأول ديسمبر2008م علي قطاع غزة فقد استشهد ما يزيد عن 1450 شهيد ومن بينهم 450 طفل وإصابة أكثر من 5200 شخص كما تسبب الحصار إلى وفاة 500 ضحية إما بسبب نقص الدواء أو لعدم تمكنهم من السفر للعلاج في الخارج خلال ما يزيد عن ألف يوم من الحصار (بمعدل سقوط ضحية في كل يومين من أيام الحصار).. هذا علاوة على الآثار الكبيرة للحصار على المستوى الطبي والعلاجي ومنها على سبيل الذكر : نفاد 88 صنفاً من الأدوية المهمة، وفي مقدمتها أدوية الأمراض النفسية، ومرضى الدم، وعلاج الكبد الوبائي، وحليب تخصصي للأطفال. بالإضافة إلي النقص في المستهلكات والمهمات الطبية بلغ 120 صنفًا، منها مهمات القسطرة التشخيصية، والقسطرة العلاجية، ومستلزمات العلاج الكيماوي، وخيوط جراحية ،

وبالمجمل فقد تأثر الواقع الصحي للاجئين في القطاع فحسب سجلات وأرقام الانروا في مجال الصحة العلاجية للاجئين اتضح أن مجموع زيارات المرضى اللاجئين في قطاع غزة لعام 2009م للمراكز الصحية الغوثية بلغت 2.121.449 أي ما يعادل ضعف عدد السكان اللاجئين، هذا خلاف للزيارات المرضية للمراكز الحكومية ومما يثير القلق بهذا الشأن قلة عدد المراكز الصحية الغوثية الرئيسية والتي لم تتجاوز 20 مركز بالإضافة لبعض المراكز التخصصية والمختبرات كما أن إجمالي عدد موظفي الصحة العاملين في المراكز الغوثية لم يتجاوز 1268 موظف فهذا من شانه أن يؤثر على تقديم خدمات مميزة وكافية لهذه الزيارات المرضية الضخمة من اللاجئين بهذه الإمكانيات والأعداد المتواضعة من الموظفين

فرغم ما يقدم من الخدمات الصحية الغوثية للاجئين ، إلا أن تلك المراكز الصحية كانت ولا تزال تحتاج إلى المزيد من التحسينات بغرض توسيع طاقة استيعابها ورفع مستوى معداتها وتطوير مهارات موظفيها وحتى لو ُأدخلت تلك التحسينات، تبقى هناك حاجة ملحة إلى إنشاء مستشفى مجهز بالأسرة للتخفيف عن اللاجئين معاناة العلاج الغير المجاني ، مع وجود نقص كبير في طواقم الأطباء والممرضين والأسرة والتي بلغت أدنى معدل لها حسب المقاييس الصحية العالمية، وكانت النتيجة الفعلية هو واقع صحي مؤلم عانى منه اللاجئون من حيث انتشار الأمراض.

الصحـة البيئيـة

يعتبر الواقع البيئي هو الأشد صعوبة والأكثر خطورة على صحة كل كائن حي يعيش في قطاع غزة وخاصة بعد الحرب الاخيرة على غزة فلقد كشفت دراسة أجراها باحثون إيطاليون عن استخدام إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة مطلع العام الماضي أسلحة محرمة دوليًا تحوي مواد

سامة ومسرطنة، وعلى رأسها اليورانيوم المنضب، وذلك من خلال إجراء عينات على جثامين عدد من الشهداء الذين سقطوا في القصف الإسرائيلي ومواطنين فلسطينيين بعد انتهاء العدوان. وأجرى الدراسة ثلاثة باحثون، هم: ماريو باربيري (جامعة روما) وباولا ماندوكا (جامعة جيناوا)، وماوريزيو باربيري (جامعة لاسابيانسا)، بالتعاون مع مؤسسة جزيلا الإيطالية وشملت الحصول على 18 عينة من 15 شهيدًا وجريحًا من ضحايا العدوان على غزة، بالإضافة إلى عينات من شعر 95 فلسطينيًا غالبيتهم من الأطفال وبينهم 7 نساء حوامل في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان.
وأثبتت نتائج الدراسة وجود 30 عنصرًا سامًا ثقيلاً، من أبرزها اليورانيوم بنسب أعلى بكثير من معدلاتها الطبيعية في أجساد المفحوصين، إضافة إلى مواد أخرى مسببة للسرطان مثل الأرزنك والكادميوم والزئبق والكروم والنيكل، والكوبات والفانيديم والنحاس والنيكل، علاوة على مواد تؤدي إلى تسمم الأجنة والجينات وتشوه في نمو الأجنة، مثل: الألومونيوم والزئبق والماغنسيوم اليورانيوم والكرومو الكادميوم والفانيديم والأرزنك والكوبالت والليثيوم والزنك والنحاس.
واكتشف الباحثون من خلال فحص العينات، وجود معادن تؤثر على الهرمونات الجنسية وتؤدي إلى الإصابة بالعقم للرجال والنساء وتؤثر على الخصوبة والقدرة على الإنجاب، ومن بينها اليورانيوم والألومونيوم والباريوم والأرزنك والكادميوم والكروم والكوبالت والنحاس والرصاص والزئبق والنيكل والفانيديوم والقصدير.
كما تعرضت الجهود الرامية إلى تحسين البنية التحتية البيئية المتآكلة في غزة إلى التقييد بسبب الحصار، مما أدى إلى انخفاض كفاءة عمليات إنتاج المياه وتوزيعها والتخلص من النفايات الصلبة وتراجع قدرة السكان على الوصول إلى المياه المأمونة والكافية وخدمات الصرف الصحي بحيث يجري ضخ ما يتراوح بين ٥٠- 80 مليون لتر من مياه المجاري غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البحر المجاور لغزة كل يوم، مما يرفع من مستوى المخاطر البيئية والصحية .وبعد عشرة أشهر من نهاية الحرب، لا يزال حوالي ١٠ آلاف شخص في شمال غزة يفتقرون إلى المياه الجارية بسبب نقص المواد اللازمة لأعمال الصيانة والإصلاح، فيما أن بقية السكان يحصلون على إمدادات المياه بشكل متقطع
ومن جهة آخرى وفيما هو مرتبط بصحة اللاجئين من حيث الصحة البيئية وخاصة المخيمات فلا تزال 16% من مساكن اللاجئين في مخيمات قطاع غزة غير متصلة بمرافق الصرف الصحي علما أن هذه النسبة لم تتغير منذ سنوات بسبب عدم معالجة الأمر من قبل الانروا بالقطاع مما شكل هذا الأمر مخاطر حقيقية والناجمة عن اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف ومياه المجارير وخاصة بعد الحصار وصعوبة معالجة مياه الصرف الصحي . كما أن 90% من مياه القطاع غير صالحة للشرب بسبب التلوث بالمبيدات ومياه المجارير وعدم معالجتها بالشكل الكافي
هذا بالإضافة إلي تلوث كافة أجواء القطاع بسبب الادخنه المنبعثة من مولدات الكهرباء المنتشرة في شوارع القطاع لتشكل ظاهرة جديدة تضاف للظواهر السلبية في حياة سكان القطاع وقد بدت هذه الظاهرة للتعويض عن الانقطاع المتكرر والمستمر في بعض الأحيان للكهرباء عن السكان بسبب نقص الوقود الكافي لتشغيل محطة الكهرباء أو لحاجتها للصيانة مع عدم توفر الإمكانيات بسبب الحصار بحيث أن محطة توليد الكهرباء تعمل بقدرة 60% بسبب تعرض معداتها لقصف إسرائيلي وعدم السماح بدخول بديل، إضافة لتقليص كميات الوقود اللازم لتشغيلها . ، بحيث أشارت أخر بيانات مشروع "متابعة أداء المعابر" (نشر في -3 ابريل 2010م) والذي ينفذه مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" بتمويل من البنك الدولي إلى أن كمية السولار الصناعي الواردة لمحطة كهرباء غزة انخفضت بنسبة 12% خلال الشهر الماضي مقارنة مع الكمية الواردة خلال الشهر الذي سبقه.وأشارت البيانات انه بلغ إجمالي الكمية5.7مليون لتر من السولار مقارنة مع 6.3 مليون لتر، علماً بأن العجز في كمية السولار اللازم لتشغيل المحطة وفقاً لقدرتها الإنتاجية يصل إلى نحو40%. وأن نسبة العجز في كمية غاز الطهي الواردة إلى قطاع غزة تقدر بنحو 35% ، وهذا يدعوا السكان للبحث عن بدائل حتى لو كانت اقل امن وأكثر خطورة على صحتهم العامة وعلى البيئة بشكل عام
الصحـة الغذائيـة